

1-5 حساب نتيجة السنة المالية (الحساب 12)

2-5 حساب الترحيل من جديد (الحساب 11)

3-5 حساب الاحتياطات (الحساب 106)

5-1 حساب نتيجة السنة المالية (الحساب 12):

هو حساب ختامي يُستخدم في نهاية السنة المالية للتعبير عن الفرق بين مجموع الإيرادات (المنتجات) ومجموع المصروفات (الأعباء) التي تحققت خلال السنة. ويظهر هذا الحساب النتيجة النهائية لأعمال المؤسسة، سواء كانت ربحًا أو خسارة، قبل توزيعها أو ترحيلها إلى حسابات أخرى. ويُعبّر هذا الحساب عن الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسة، حيث يُظهر ما إذا كانت قد حققت ربحًا أو خسارة نتيجة استغلالها لمواردها خلال الفترة المحاسبية. يتفرّع هذا الحساب عادة إلى:

– 120 نتيجة السنة المالية (ربح)، إذا كانت الإيرادات أكبر من المصروفات .

– 129 نتيجة السنة المالية (خسارة)، إذا كانت المصروفات أكبر من الإيرادات .

أولاً- أهمية الحساب 12 : تتمثل أهمية الحساب 12 نتيجة السنة المالية في كونه:

أ- مؤشر على كفاءة التسيير: حساب 12 يتيح للمؤسسة تقييم مدى نجاح الإدارة في استغلال الموارد خلال السنة المالية. فالربح أو الخسارة الناتجة تعكس قدرة المؤسسة على التحكم في التكاليف وتحقيق إيرادات كافية لتغطية الأعباء. بهذا، يصبح الحساب أداة تحليلية أساسية لتقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسة.

ب- أساس لاتخاذ القرارات: النتيجة المالية المستخلصة من حساب 12 تُستخدم كمرجع لاتخاذ مجموعة من القرارات الإدارية والمالية، مثل:

- توزيع الأرباح على الشركاء أو المساهمين،

- ترحيل النتائج للسنوات المقبلة لتغطية الخسائر أو تمويل استثمارات جديدة،

- تعديل السياسات المالية أو الاستراتيجية في الشركة بناءً على أداء السنة.

ج- تحديد حقوق الشركاء: في الشركات، تُعد نتيجة السنة المالية عاملاً محوريًا لتحديد نصيب الشركاء من الأرباح أو الخسائر، سواء عند الانسحاب، زيادة رأس المال، أو توزيع الأرباح. كما يُستخدم الحساب كأساس لحساب حصة الشريك المنسحب عند تسوية حقوقه، ما يجعله ضروريًا في المعالجة المحاسبية للانسحابات أو التصفية.

د- دعم إعداد القوائم المالية: حساب 12 يمثل الرابط بين حسابات التشغيل (الأعباء والإيرادات) والقوائم المالية النهائية (الميزانية، حساب النتائج). من خلاله يمكن:

- عرض الربح أو الخسارة في الميزانية،

- دمج النتيجة ضمن حقوق الملكية.

5-2 الحساب 11 الترحيل من جديد:

يفتح هذا الحساب في الشركات ويستقبل بداية كل سنة رصيد الحساب 12 "نتيجة الدورة" للسنة السابقة، وذلك في انتظار تخصيصها لاحقًا. يظهر هذا الحساب من جهة الدائن إذا كانت النتيجة ربح، ويظهر من جهة المدين إذا كانت النتيجة خسارة.

أ – ترصيد الحساب 12 مع الحساب 11 في حالة الربح: خلال ممارسة الشركات لنشاطها قد يتغير رأسمالها بالزيادة أو بالنقصان حسب نتيجة السنة المالية حيث:

عند النتيجة ربح يتم بتحويل جزء من الأرباح المحتجزة، فعند نهاية السنة تظهر نتيجة الدورة "ربح" في الحساب 120 جهة الدائن، وعند افتتاح السنة الجديدة يتم ترصيد الحساب 120 مع الحساب 110 "الترحيل من جديد". وإذا كان هناك قرار من الجمعية العامة يتم تطبيقها ونسجل القيد التالي:

120	نتيجة الدورة	xxx	xxx
110	الترحيل من جديد	xxx	xxx
110	ترحيل النتيجة ربح لبداية الدورة الموالية	xxx	xxx
106		xxx	xxx
457		xxx	xxx
101		xxx	xxx
xxx		xxx	xxx
	توزيع النتيجة ربح		

ب- ترصيد الحساب 12 مع الحساب 11 في حالة الربح ، فعندما تكون نتيجة الدورة "خسارة" فإنها تظهر في الحساب 129 من جهة المدين وذلك في نهاية الدورة. وفي بداية الدورة الموالية يتم ترصيد الحساب 129 مع الحساب 119، وإذا كان هناك قرار من الجمعية العامة بخفض رأس المال لتغطية الخسارة فإنه يتم تسجيل القيد التالي:

119	الترحيل من جديد	xxx	xxx
129	نتيجة الدورة	xxx	xxx
	ترحيل النتيجة خسارة لبداية الدورة الموالية	xxx	xxx
106		xxx	xxx
101		xxx	xxx
xxx		xxx	xxx
119		xxx	xxx
	تغطية الخسارة		

3-5 حساب الاحتياطات 106:

تُعرّف الاحتياطات بأنها جزء من حقوق الملكية يمثل أرباحاً حققتها المؤسسة خلال دورات مالية سابقة ولم يتم توزيعها على الشركاء أو المساهمين، وإنما احتفظ بها داخل المؤسسة بهدف تعزيز وضعها المالي واستمراريتها.

وتندرج الاحتياطات ضمن الحساب 106 في الصنف الأول (حسابات رأس المال)، وتُعدّ مصدرًا من مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة. تكتسي الاحتياطات أهمية بالغة في للمؤسسات، إذ تمكّن من:

- دعم الاستقلالية المالية وتقليص الاعتماد على التمويل الخارجي.
- مواجهة الخسائر المستقبلية أو التقلبات الاقتصادية غير المتوقعة.
- تمويل التوسعات والاستثمارات دون اللجوء إلى الاقتراض.
- تعزيز ثقة الدائنين والمستثمرين في متانة الوضعية المالية للمؤسسة.

أولاً- أنواع الاحتياطات: تنقسم الاحتياطات، من حيث مصدرها وطبيعتها، إلى عدة أنواع، من أبرزها:

أ- الاحتياطات القانونية: وهي احتياطات إلزامية ينص عليها القانون التجاري، حيث تلتزم المؤسسات باقتطاع نسبة محددة من الأرباح الصافية سنوياً إلى أن يبلغ الاحتياطي القانوني حداً معيناً من رأس المال الاجتماعي. ويهدف هذا النوع إلى حماية حقوق الدائنين وضمان استقرار المؤسسة.

ب- الاحتياطات النظامية أو التعاقدية: تُنشأ بموجب النظام الأساسي للمؤسسة أو بقرار من الشركاء، وتكون مخصّصة لتحقيق أهداف محددة، مثل تمويل مشاريع مستقبلية أو تغطية مخاطر خاصة.

ج- الاحتياطات الاختيارية: وهي احتياطات يتم تكوينها بقرار من الجمعية العامة دون إلزام قانوني، وتتمتع المؤسسة بحرية التصرف فيها، سواء في تمويل الاستثمارات أو دعم رأس المال العامل.

ثانياً- المعالجة المحاسبية للاحتياطات: تتم المعالجة المحاسبية لتكوين احتياطات عند توزيع نتيجة السنة المالية ربح من طرف الجمعية العامة العادية. ويُسجّل اقتطاع جزء من النتيجة الصافية المحققة ضمن حسابات الاحتياطات، دون أن يترتب عن ذلك أي تدفق نقدي.

عند تخصيص جزء من أرباح السنة لتكوين احتياطات يظهر حساب الاحتياطات دائن مع حساب نتيجة السنة المالية ربح من جهة المدين، أو بالأحرى مع الحساب 11 ، لأنه تم ترحيل النتيجة للحساب 11. أما بالنسبة للقيد المحاسبي فقد تم تسجيله في العنصر السابق عند توزيع النتيجة ربح.

يُستعمل حساب الاحتياطات (106) لتوظيف الأرباح المحتجزة داخل المؤسسة لأغراض مختلفة، وذلك بناءً على قرارات الجمعية العامة ووفقاً للتشريعات المعمول بها. ويتمثل استعمال الاحتياطات أساساً في تغطية الخسائر المحققة، أو تدعيم رأس المال عن طريق تحويلها إلى رأس مال، أو إعادة توزيع جزء منها على الشركاء في حدود ما يسمح به القانون، خاصة بالنسبة للاحتياطات الاختيارية. ويُعدّ هذا الاستعمال عملية داخلية تمسّ حقوق الملكية دون التأثير على نتيجة السنة الجارية، ويعكس دور الاحتياطات في تعزيز الاستقرار المالي وضمان استمرارية نشاط المؤسسة.